



حدود الدولة المزمع تشكيلها عليها بعض الإشكاليات بين أحزاب الإقليم (أ، ب)

على الخلاف

منذ احتلال «داعش» لمساحات شاسعة من العراق، وفي ظل الخلافات بين أربيل وبغداد، ازداد الحديث في إقليم كردستان عن استقلال الإقليم وقيام الدولة الكردية الموعودة. وفيما انحصرت الرغبات بإطلاق التصريحات والوعود حول «الحلم»، بدأت الأحزاب الكردية في دراسة الخيارات المتاحة، في ظل خلافات حول توقيت إعلان الاستقلال وحدود الدولة الموعودة وهو قف بغداد الأساسي من إعلان الاستقلال

أكراد العراق يبحثون «إعلان الاستقلال»

أربيل - هستيار قادر

الاستقلال في هذه السنة أو في السنة القادمة، من الصعب تحديد الوقت، لكن نأمل أن يحصل في أسرع وقت». وفي تصريحات له أيضاً، شدد البرزاني على أن «من المؤكد أن كردستان المستقلة قادمة... إنها عملية متواصلة. لن نتوقف ولن نتراجع».

بعد عودته بأيام، اجتمع البرزاني بممثلي الأحزاب الكردية كافة للتشاور في مستقبل الإقليم، في ظل التطورات الحالية التي يمر بها العراق والمنطقة، وناقش معهم إمكانية إعلان استقلال الإقليم عن المركز.

مصدر حضر الاجتماع كشف لـ«الأخبار» أن الأحزاب الكردية اتفقت مع رئيس الإقليم على دراسة الخيارات المطروحة لاستقلال الإقليم والناتج المترتبة عليه والفرضيات التي تقف عائقاً في طريق تلك الخطوات.

وذكر المصدر أن المجتمعين اتفقوا على تشكيل غرفة عمليات مشتركة بين الأحزاب الكردية تقدم مشروع واضح حيال ملفين: الأول حول استراتيجية التعامل مع الحكومة المركزية في المستقبل، والثاني رأي الأحزاب في استقلال الإقليم. كذلك اتفق على إجراء

بداً إقليم كردستان العراق خطواته نحو إعلان استقلاله وسط خلافات حول توقيت إعلان الدولة القادمة وحدودها بين الأحزاب الرئيسية في الإقليم، فيما لم يتضح موقف الدول المحيطة بالإقليم تجاه خطوات الانفصال. الخطوات العملية للدولة الكردية القادمة بدأت مع انتهاء زيارة رئيس الإقليم مسعود البرزاني للولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية الشهر الماضي، حيث تشاور معهم بالوضع الراهن في العراق ومستقبل الدولة الكردية.

البرزاني أكد خلال لقائه الرئيس الأميركي باراك أوباما، أنه سيعلم الدولة الكردية، ناقلاً عن أوباما قوله: «أتفهم طموح الشعب الكردي».

وأطلق البرزاني، في مقابلة مع شبكة «سي أن أن»، تصريحات أكد فيها أن «الأكراد بدأوا بخطوات حقيقية نحو الاستقلال وسنستمر في هذا الاتجاه»، معتبراً أن هذه الخطوة «حق طبيعي للشعب الكردي».

وقال البرزاني: «لا نعرف متى يحصل

ومن المؤكد أن احتدام الصراع الداخلي في العراق عموماً وصعوبة حل المشاكل، وتحديدًا بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم، شكلاً مبرراً رئيسياً للإقليم في الذهاب بعيداً وطلب إعلان الاستقلال.

الخبر في الشؤون السياسية، ريبوار كريم، أوضح في حديث لـ«الأخبار» أن «السيناريو المطروح حالياً لإعلان الدولة الكردية يبدأ بالاستقلال الاقتصادي أولاً وبعدها يتجه نحو الاستقلال السياسي والجغرافي».

عضو برلمان الإقليم عن الحزب «الديموقراطي الكردستاني»، بيار دوسكي، يربط خطوات سعي الإقليم نحو الاستقلال بعدم التزام الحكومة المركزية دستور العراق.

وقال دوسكي، في حديث لـ«الأخبار»، إن «الإقليم ملتزم النظام الفيدرالي

استفتاء عام على الاستقلال لأخذ موافقة سكان الإقليم عليه. اجتماعات الأحزاب لإقرار قرار يحدد مصير استقلال الإقليم تجري بالتزامن مع اجتماعات لجنة صياغة أول دستور للإقليم بمعزل عن دستور العراق، ليكون سنداً قانونياً للدولة الكردية المزمع تشكيلها.

المطالب باستقلال الإقليم بدأت تتزايد تدريجاً منذ العام الماضي، في ضوء التطورات الأمنية والسياسية الجارية في العراق، واحتلال «داعش» لمساحات شاسعة من البلاد واقترب الخطر من حدود غرب وجنوب إقليم كردستان بالإضافة إلى بروز المشاكل النفطية في اتفاق العام الماضي بين حكومة أربيل وبغداد حول بيع نفط الإقليم الذي يعد الركيزة الأساسية لقوة اقتصاد كردستان.

الذي ينص عليه الدستور العراقي، لكن بغداد لا تزال تعمل بعقلية المركزية، وإذا استمر العمل بهذا النهج وعدم إعطاء الإقليم مستحقاته المالية، فسندطر إلى الاستقلال الاقتصادي، وإذا حاول المركز عرقلة تلك الاستقلالية فسنتجه إلى الاستقلال السياسي أيضاً».

وعلى الرغم من إجماع واتفاق الأحزاب السياسية في الإقليم على المضي قدماً باتجاه الاستقلال، إلا أن الخلاف في ما بينها يدور حول توقيت إعلان الاستقلال وحدود الدولة الموعودة. الحزب «الديموقراطي الكردستاني» برئاسة مسعود البرزاني من أكثر المروجين للاستقلال في أسرع وقت، حتى ولو كان بحدود الإقليم الحالية من غير حسم وضع محافظة كركوك الغنية بالنفط والمناطق الأخرى

تقرير

كركوك تتمرّد على بغداد: نفتنا لنا

أربيل - هستيار قادر

منذ بدء العام الحالي، وفيما لم يصدر أي موقف رسمي عن الحكومة العراقية حيال الأزمة مع كركوك، كشف مصدر في مجلس المحافظة لـ«الأخبار» عن عود من الحكومة الاتحادية بقرب صرف 25% من ميزانية تنمية الأقاليم لمجلس المحافظة، إلا أن ذلك لم يحصل لحد الآن، مضيفاً أن مجلس المحافظة سيشكل وفداً رسمياً لزيارة بغداد وبحث الوضع مع الحكومة.

محافظ كركوك نجم الدين كريم، لجأ إلى رفع الصوت وإطلاق التهديدات بأن المحافظة لن ترسل إيراداتها الداخلية إلى بغداد إذا استمرت الحكومة المركزية بعدم إرسال ميزانية المحافظة، بهدف توفير متطلبات المحافظة المالية كبديل لتمويل بغداد. الأزمة الجديدة أدت إلى عدم صرف رواتب 700 عامل في محافظة كركوك من ضمن مشروع البترو دولار، كذلك أوقف أكثر من 500 مشروع في المحافظة كانت تمول من

خلافات جديدة بين الحكومة العراقية ومحافظة كركوك الغنية بالنفط بدأت بسبب عدم صرف الموازنة المالية المخصصة للمدينة، حيث تحولت المشكلة إلى انقطاع العلاقات الإدارية والمالية بينهما وأصبح النفط ورقة ضغط تستعملها كركوك ضد بغداد.

المشكلة بين الطرفين بدأت مع بدء الأزمة المالية التي يعانيها العراق منذ العام الماضي نتيجة انخفاض أسعار النفط وزيادة المصروفات الأمنية للحكومة بسبب الحرب على تنظيم «داعش». وبحسب المسؤولين في كركوك، لم تصرف الحكومة الاتحادية منذ شهر آب الماضي المبالغ المالية المخصصة للمدينة تحت لافتة «تنمية الأقاليم»، أما ميزانية المحافظة النفطية من مشروع البترو دولار «خمسة دولارات عن كل برميل نفط مصدر» فلم تصرف



الأزمة نشبت بسبب عدم صرف الموازنة المالية المخصصة لكركوك



ميزانية تنمية الأقاليم، فيما استمرت بغداد في صرف رواتب الموظفين الرسميين.

رئيس مجلس محافظة كركوك، ريبوار الطالباي، كشف عن خطة لإدارة المدينة تتضمن تعويض النقص المالي من طريق تنشيط الإيرادات الداخلية، موضحاً أن الدوائر المحلية تعد تقريراً مفصلاً لمعرفة إيراداتها ومصروفاتها الشهرية. وأعلن الطالباي في حديث لـ«الأخبار» أن «الخطوة المقبلة لمحافظة كركوك ستكون الاستفادة من التصدير المستقل للنفط كبديل لنقص الميزانية».

أخر نسب تصدير النفط من حقول كركوك بلغت 300 ألف برميل يومياً من إجمال ثلاثة ملايين برميل مصدر من قبل العراق يومياً، وهذا يشكل حافزاً للمسؤولين في كركوك للاعتماد على نفطهم بدلاً من انتظار حصتهم من الموازنة الاتحادية العامة التي تماطل بغداد في إرسالها. وفي خطوة لا تقل خطراً عن سابقتها، عملت حكومة إقليم كردستان على ربط أنابيب نفط محافظة كركوك بأنابيبها دون الرجوع إلى بغداد، لتصدير نفطها من طريق تركيا، في إطار الاتفاق النفطي بين الإقليم والحكومة المركزية في العام الماضي.

ويستند المسؤولون في كركوك في خطوة بيع النفط مستقبلاً

والحكومة الاتحادية من جهة أخرى، لعل أخطرها الخلاف الذي حصل في عام 2012 عندما شكلت الحكومة الاتحادية قيادة عمليات دجلة للجيش العراقي في حدود كركوك. الخطوة التي اعتبرها «الأكراد» نوعاً من التهديد العسكري على المدينة التي يهيمنون على ملفاتها الأمنية ووصل الخلاف إلى حد تحشيد القوى العسكرية من كلا الجانبين في مناطق التماس بينهما على أطراف المدينة. لكن المشكلة الحالية بين كركوك وبغداد

دون الرجوع إلى بغداد إلى قانون المحافظات العراقية الذي أعطى نوعاً من اللامركزية للمحافظات في إصدار التشريعات المحلية والأنظمة وتعليمات تنظيم الشؤون الإدارية والمالية، بما لا يتعارض مع الدستور العراقي وفق ما جاء في هذا القانون.

كركوك أو كما يسميها المحللون «القنبلة الموقوتة» جراء الخلاف السياسي الكبير عليها بين «الأكراد» والحكومة الاتحادية حول ملكية المدينة، لم تستطع المادة 140 من الدستور العراقي حل ملكيتها وضمها إلى إقليم كردستان أو إبقاء وضعها الحالي مربوط بالحكومة الاتحادية. بعد عام 2003 حدثت خلافات كبيرة بين إقليم كردستان ومجلس محافظة كركوك ذات الأغلبية الكردية من جهة

وعدت بغداد بتسليم كركوك 25% من ميزانيتها (أ، ب)

